مخطط المحاضرة:

أولا- مفهوم ميزان المدفوعات وخصائصه

ثانيا- هيكل ميزان المدفوعات(مكوناته)

ثالثا- أسلوب قيد العمليات في ميزان المدفوعات

رابعا- التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

أولا- مفهوم ميزان المدفوعات وخصائصه

1-تعريف ميزان المدفوعات:

يمكن تعريف ميزان المدفوعات، بأنه: سجل محاسبي منتظم يسجل بيان المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة مع المقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

كما يعرف على أنه، سجل حسابي يحتوي على جانبين، جانب دائن يسجل فيه حقوق الدولة اتجاه الخارج أي ما يتم استلامه من إيرادات مالية من الخارج، وجانب مدين يسجل فيه حقوق الغير اتجاه هذه الدولة أي مدفوعات الدوله للخارج.

2-خصائص ميزان المدفوعات:

من خلال التعريفات السابقة، يمكن أن نستنتج الخصائص التالية لميزان المدفوعات:

-ميزان المدفوعات يختص بالمعاملات الاقتصادية مع الخارج أو مع غير المقيمين، سواء كانت معاملات تجارية أو مالية أو خدمات أو إعانات وهبات طالما يتولد عنها حقوق والتي تسوى بطريقة عاجلة أو آجلة، أما المعاملات بين المقيمين (المحلية) فهي غير معنية بذلك؛

-المقيمون هم أشخاص طبيعيون (أفراد) أو معنويون(شركات)، متواجدون داخل إقليم الدولة بشكل دائم، وبالتالي المقيمين فيها مؤقتا مثل السياح الأجانب هم غير مقيمين، كذلك المقيمين مؤقتا في الخارج هم مواطنون من الدولة وليس في الخارج مثل البعثات الدبلوماسية؛

-الإقامة وليست الجنسية، هي معيار التفرقة بين ماهو دولي وليس دولي، فتعتبر معاملات دولية إذا تمت بين المقيمين في دول مختلفة حتى ولو كانوا من جنسية واحدة، ولا تعتبر دولية إذا تمت بين مقيمين في نفس الدولة وهم من جنسيات مختلفة؛ كذلك تعد الشركات الدولية الفرعية عن الشركة الأم، هي شركات مقيمة في الدولة المتواجدة بها، وبالتالي تعد أي معاملة تتم بين الشركات الفرعية والشركة الأم هي معاملات دولية وتدرج في ميزان المدفوعات، ونفس القاعدة تنطبق على الهيئات الدولية.

- مدة ميزان المدفوعات، لا توجد قاعدة محددة وإن كان الغالب هو سنة، فهناك دول تبدأ من شهر أفريل الحالي الى شهر مارس المقبل، وهناك دول تقيده بـــ 3 أشهرمثل: الو.م.أ ومغلب الدول المتقدمة*.

* من اجل تزويد حكوماتها بالمعلومات اللازمة والعمل على تعديل الوضع الاقتصادي في الوقت المناسب عوض انتظار سنة كاملة لفعل ذلك.

– يتم القيد في ميزان المدفوعات وفق مبدأ القيد المزدوج أي التسجيل في حسابين منفصلين، حساب يسجل فيه التدفق المادي للعملية (سلعة) كدائن أو مدين، والأخر يسجل فيه التدفق النقدي للعملية كدائن أو مدين، فجميع المعاملات التي يترتب عنها تحصيل إيرادات للبلد تسمى إيرادات او متحصلات وتسجل في الطرف الدائن، مثل: الصادرات، اما التعاملات الدولية التي يترتب عنها دفع أموال للخارج وتسمى المدفوعات فتسجل في الطرف المدين مثل: الواردات، وبهذا فإن كل عملية دولية سوف تظهر في ميزان المدفوعات مرتين (مرة دائنة ومرة مدينة) مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما، وعادة ما يكون هذا التوازن من الناحية المحاسبية فقط، ولا يمكنه أن يخفي الاختلالات من الناحية الواقعية.*

3-أهمية ميزان المدفوعات، وأغراضه:

تكمن أهمية ميزان المدفوعات في دولة ما، من تسجيل المعاملات الدولية لها، مما يسمح لهل بتتبع تطور أوضاعها الاقتصادية واتخاذ الإجراءات والتدابير الاقتصادية المناسبة، فبدون هذا السجل المنظم لا يمكن معرفة هذه التطورات ولا اتخاذ السياسات المناسبة، وعموما يسمح هذا الميزان بمعرفة المؤشرات التالية:

-**قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** والتي يقصد بها قدرة الاقتصاد الوطني على المستوى الدولي وتكيفه مع مختلف المتغيرات الدولية من خلال بيان حجم وهيكل الصادرات والواردات الوطنية، الاستثمارات الأجنبية...الخ، وانعكاس ذلك على العناصر الوطنية، من توظيف، أسعار، تكاليف.

-**القوى المحددة لسعر الصرف:** فهو يعكس قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية، نتيجة المعاملات التجارية والمالية والخدماتية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة.

-**التخطيط والتوجيه للعلاقات الاقتصادية الخارجية:** يوضح ميزان المدفوعات، تطور المعاملات الدولية واتجاهاتها من حيث الصادرات والواردات عبر الزمن وكذلك حالة العجز والفائض من سنة مالية الى سنة مالية اخرى وبالتالي اتخاذ السياسات الكفيلة بالتغلب على اسباب العجز والبحث عن سبل تحقيق الفائض، على سبيل المثال في حالة زيادة الواردات من احد السلع (الحليب مثلا)، سوف تسعى الدولة الى تطوير الإنتاج محليا سواء بإنشاء مؤسسات وطنية او تشجيع الاستثمار الأجنبي (مثال: شركة بلدنا القطرية في الجزائر-2024). وعموما تخطيط التجارة الخارجية سلعيا وجغرافيا وفق مقتضيات السياسة المالية والنقدية.

-**الوضع الخارجي للدولة:** يعتبر ميزان المدفوعات، بمثابة المرآة التي التي يرى من خلالها العالم الخارجي واقع الاقتصاد لبلد ما، وهذا الامر في غاية الاهمية سيما بالنسبة للمستثمرين الاجانب الذين يرغبون في الاستثمار في هذا البلد، فمن خلال قراءة بيانات هذا الميزان يمكنهم الحكم مثلا على مناخ الاستثمار وما اذا كان مشجعا ام طاردا.

ثانيا- هيكل ميزان المدفوعات(مكوناته)

يتم الحصول على البيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من مصادر مختلفة، الجمارك التي تصدر بيانات دورية عن قيمة الصادرات والواردات السلعية، حسابات الحكومة التي تتضمن الإنفاق الرسمي في الخارج (إنفاق البعثات الدبلوماسية والعلمية، فوائد القروض الخارجية، الدخل من الاستثمارات، أرباح الأسهم، فوائد السندات...الخ)، حسابات البنوك التي تظهر تفاصيل التعامل في الأوراق المالية الأجنبية و

* وتواجه عملية التسجيل العديد من الصعوبات، بسبب: مشكل التفريق بين المقيم وغير المقيم، أسس حساب القيم الدولية، مشكلة التوقيت،.....الخ

عمليات الائتمان، ميزانية البنك المركزي والتغيرات في احتياطات الصرف (النقد الأجنبي، الذهب، حقوق السحب الخاصة...الخ . حيث تتوزع مختلف هذه العناصر على ميزان المدفوعات على قسمين (وفق نموذج صندوق النقد الدولي): ميزان المعاملات الجارية– ميزان حركة رؤوس الأموال والذهب النقدي، حيث ان كل واحد منها يضم حسابات فرعية، عل النحو التالي:

جدول رقم 01: هيكل ميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائن (+)	مدين (–)	صافي الحساب (+،–)
أولا–حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري)			
1–الحساب التجاري			
أ–حساب التجارة المنظورة (السلع)			
ب–حساب التجارة غير منظورة (الخدمات)			
2–حساب التحويلات من جانب واحد			
رصيد حساب العمليات الجارية:			
ثانيا–حساب حركة رؤوس الأموال (حساب رأس المال)			
1– حساب رأس المال طويل الاجل			
2–حساب راس المال قصير الاجل			
رصيد حساب راس المال			
ثالثا–حساب السهو والخطأ			
رصيد حساب السهو والخطأ			
رابع–حساب التسويات الرسمية(الاحتياطات الدولية)			
–الذهب النقدي			
–العملات الأجنبية			
–حقوق السحب الخاصة			
رصيد حساب التسويات الرسمية			
رصيد ميزان المدفوعات (الإجمالي):			

1-حساب العمليات الجارية: (أو حساب الدخل)

ويعد من اهم حسابات ميزان المدفوعات، لأنه يمثل كافة المعاملات الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي وينقسم هذا الحساب الى حسابين فرعيين، هما: الحساب التجاري وحساب التحويلات من طرف واحد.

أ-الحساب التجاري: يحصي هذا الحساب، كافة العمليات التجارية الدولية التي تتم بمقابل (بمعنى هناك تيار مادي وتيار نقدي في العملية) والتي تتجسد في الصادرات والواردات من السلع والخدمات، حيث تسجل الصادرات بسعر (FOB)* وتسجل الواردات بسعر (CIF)*. وفي حالة كانت قيمة الصادرات تفوق الواردات نقول أن الميزان التجاري موافق أو في حالة فائض، وإذا كان العكس نقول أن الميزان التجاري غير موافق أو في حالة عجز. أما إذا حدث التساوي بين الصادرات والواردات فنقول حالة توازن.

وينقسم هذا الحساب الى حسابين فرعيين: حساب التجارة المنظورة أي السلعية وحساب التجارة غير منظورة أي الخدمات.

-**حساب التجارة المنظورة (السلع):** ويشمل هذا الحساب عمليات التصدير والاستيراد للسلع المادية من وإلى البلد خلال فترة حساب ميزان المدفوعات. والعبرة هنا بإنتقال ملكية السلع بين المقيمين وغير المقيمين وليس مجرد عبور الحدود الجمركية للبلد فذلك غير كافي، لذلك يستثنى من القيد في ميزان المدفوعات للدولة السلع العابرة (الترانزيت) والسلع المعاد تصديرها (الدروباك). وتقيد قيمة الصادرات في جانب الإيرادات، بينما تقيد الواردات في جانب المدفوعات.

-**حساب التجارة غير منظورة (الخدمات):** وتسجل فيه كافة الخدمات التي تقدمها الدولة الى الخارج أو تلك التي تحصل عليها من الخارج، ومثال ذلك:

*خدمات النقل والتأمين: البري، البحري، الجوي، النهري، العيني....الخ

* الرحلات الى الخارج: بغرض الدراسة او العلاج أو العمل او السياحة (المصروفات)

* الخدمات الحكومية: من نفقات عادية على البعثات الدبلوماسية والسياسية والمساهمة في نفقات المنظمات الدولية ودفع المعاشات للخارج، ونفقات عسكرية على قواعدها او جنودها في الخارج

*الخدمات المصرفية: التي تقدمها البنوك الوطنية الى الخارج والعكس، كالقروض والتحويلات وعمليات الائتمان وخصم الأوراق التجارية والاعتمادات المستندية....الخ

*عمليات أخرى: كحقوق المؤلفين، حقوق الملكية التجارية والصناعية، ايجار الأفلام السنيمائية..الخ.

يجب الإشارة، الى ان الحكم على وضعية الميزان التجاري بالجيدة أو السيئة ليس بالظر الى قيمة الفائض اوالعجز الذي يسجله رصيد الحساب التجاري، بل بالنظر أيضا الى السياق الاقتصادي الذي من خلاله تحققت تلك القيمة، أو هيكل التجارة لهذه الدولة، فعلى سبيل المثال قد تحقق الدولة فائضا في الميزان التجاري قد يرجع ذلك الى تحسن حقيقي في قيمة صادراتها سواء من حيث الكمية او السعر، وقد يرجع ذلك الى اتباع الدولة الى سياسة تقييد الواردات من خفض قيمتها، الا ان ذلك قد يكون له ثار سلبية على الاقتصاد الوطني

---

* قيمة السلعة في ميناء التصدير (غير متضمنة تكاليف النقل والتامين)

*قيمة السلعة في ميناء الاستيراد أو الوصول (أي متضمنة تكاليف النقل والتأمين..)

مع مرور الوقت وتسجيل انكماش في الإنتاج وانخفاض في الاستثمار والتوظيف بسبب تراجع التموين بالمواد الأولية او الآلات من الخارج.

ب-حساب التحويلات من طرف واحد:

ويقصد بها كافة المعاملات التي تمت بين الدولة والخارج خلال فترة حساب الميزان بدون مقابل (أي وجود تيار واحد سلعي او نقدي) من طرف أفراد أو هيئات أو حكومات. ويدخل في حساب التحويلات كافة الهبات والتعويضات سواء كانت في شكل نقدي أوعيني (التحويلات النقدية أو الحقيقية)، مثال ذلك: التعويضات المدفوعة من طرف دولة للخارج بسبب حوادث طيران، تحويل مبلغ من المال من مقيم داخل الوطن الى خارجه كإعانة لأهله، تصدير شحنة من الغذاء او الادوية .... لدولة في الخارج كمساعدة).

في حالة الهبات النقدية، سيظهر حساب رأس المال دائنا في الدولة التي قامت بالتحويل، في حين أن المقابل لذلك والذي يسمى (مدفوع لتحويل نقدي) فيظهر في جانب المدين من حساب التحويلات الخاصة، أما في الدولة المحول إليها، فيظهر حساب رأس المال قصير الأجل مدينا بقيمة التحويل وحساب التحويلات النقدية أو الهبات دائنا بهذه القيمة، أما في حالة الهبات العينية أي السلعية سيظهر حساب السلع والخدمات دائنا في الدولة التي قامت بالتحويل بينما المقابل لذلك يسمى (مدفوع لتحويل عيني) فيظهر في جانب المدين من حساب (التحويلات الحكومية)، أما في الدولة المحول إليها فيظهر حساب السلع مدينا والقيد المقابل لذلك يسجل في الجانب الدائن من حساب خاص يسمى حساب الهبات أو حساب التحويلات الحكومية.

2-حساب حركة رؤوس الأموال :

والذي يعنى بتدفقات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الاجل ولأغراض مختلفة: الاستثمار، الأمان، مصالح سياسية، ...، ويمكن تقسيمها الى حسابين رئيسيين:

أ-حساب راس المال طويل الاجل:

ويشمل تدفقات رؤوس الاموال الداخلة الى الدولة او الخارجة منها والتي تزيد مدتها عن سنة، حيث تضم: الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد والخارج، الاقراض والاقتراض طويل الاجل، شراء وبيع العقارات في الخارج، مساهمة الدولة في المنظمات الدولية، ملكية العلامات التجارية وبراءات الاختراع.

ب-حساب راس المال قصير الاجل:

ويشمل تدفقات رؤوس الاموال الداخلة للدولة او الخارجة منها والتي تقل متها عن سنة، كالأصول النقدية، الكمبيالات، الودائع المصرفية، سندات حكومية قصيرة الاجل...الخ.

3-حساب السهو أو الخطأ:

يستخدم هذا الحساب بهدف ضمان تحقيق الموازنة الحسابية لميزان المدفوعات وفق مبدأ القيد المزدوج، حيث يحدث عدم التساوي المحاسبي احيانا نتيجة عدم تسجيل بعض البيانات او الخطأ في قيمها نتيجة الاختلاف في سعر الصرف مثلا كما انه لدواعي الامن القومي لايتم الافصاح عن المشتريات العسكرية للبلد فتدرج في هذا الحساب. وحتى يظل التوازن قائم يتم ادراج بند السهو والخطأ بالميزان، وتقيد قيمته في الجانب الأقل في الميزان (الدائن أوالمدين) حتى يتعادل الجانبين، فإذا ما كان رصيد ميزان المعاملات الجارية موجبا أو سالبا فإن رصيد عمليات رأس المال والذهب النقدي من الضروري أن يكون مساويا لهذا الرصيد ولكن بالإشارة العكسية.

4-حساب الذهب النقدي والنقد الأجنبي:

ويسمى كذلك بحساب الاحتياطات الدولية او التسويات الرسمية، ويعكس هذا الحساب صافي العمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات المذكورة اعلاه، حيث يعكس حركة النقد الاجنبي والذهب النقدي بين الدولة وباقي دول العالم، بمعنى اخر فهو يقيس التغير في الاحتياطات المالية الرسمية للدولة من ذهب وعملات أجنبية وكذلك حصتها من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، ففي حالة العجز يتم تسديده ذهبا أو عن طريق عملات أجنبية أو باللجوء الى الاقتراض من الخارج، والعكس في حالة الفائض والذي يدفع الدولة الى زيادة احتياطاتها من الذهب والعملات الاجنبية او بتقديم قروض.

ثالثا-أسلوب قيد العمليات في ميزان المدفوعات:

كما سبق ذكره، فإن التسجيل المحاسبي لمختلف المعاملات الدولية (سلعية، خدماتية، مالية...) في ميزان المدفوعات تتم وفق القيد المزدوج، حيث يسجل احد اطرافها في الجانب الدائن والآخر في الجانب المدين، وبهذه الطريقة يحدث التوازن المحاسبي بين الطرفين تلقائيا.

ففي الجانب الدائن: تسجل جميع عمليات البيع (المقبوضات) بما فيها بيع الاصول من قبل المقيمين الى غير المقيمين، حيث يشمل:

-صادرات السلع والخدمات

-الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد)

-رؤوس الاموال القصيرة والطويلة الاجل الوافدة من الخارج

وفي الجانب المدين: تسجل جميع عمليات الشراء (المدفوعات) بما فيها حيازة نماذج الاصول، ويشمل:

-استيراد السلع والخدمات

-الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة للخارج (التحويلات من طرف واحد)

-رؤوس الاموال القصيرة والطويلة الاجل المتجهة نحو الخارج

أمثلة تطبيقية:

1-قيام الجزائر بتصدير كمية من السلع الى كندا بقيمة 100 مليون دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ الصادرات السلعية	100 مليون دولار	
ح/ أصول بالعملة الصعبة		100 مليون دولار

2-قامت الجزائر باستيراد كمية من السلع من اسبانيا بقيمة 100 مليون دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ الواردات السلعية		100 مليون دولار
ح/ أصول بالعملة الصعبة	100 مليون دولار	

3–قامت شركة تأمين جزائرية، بالتأمين على ممتلكات أجانب بقيمة 10 مليون دولار.

البيان	دائن	مدين
ح/ الصادرات من الخدمات	10 مليون دولار	
ح/ أصول بالعملة الصعبة		10 مليون دولار

4– قامت شركة تأمين أجنبية، بالتأمين على ممتلكات شركة تجارية جزائرية بقيمة 10 مليون دولار.

البيان	دائن	مدين
ح/ الواردات من خدمات		10 مليون دولار
ح/ أصول بالعملة الصعبة	10 مليون دولار	

5–قامت الجزائر بتأجير سفنها للنقل البحري للبرتغال، بقيمة 5 مليون دولار.

البيان	دائن	مدين
ح/ الصادرات من الخدمات	05 مليون دولار	
ح/ أصول بالعملة الصعبة		05 مليون دولار

6–قدمت الجزائر هبة (مساعدة) مالية لدولة فلسطين، بقيمة 5 مليون دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ الصادرات السلعية	05 مليون دولار	
ح/ التحويل من طرف واحد		05 مليون دولار

7–تلقت الجزائر مساعدة مالية من الولايات المتحدة الامريكية يقيمة 5 مليون دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ التحويلات من طرف واحد		05 مليون دولار
ح/ أصول بالعملة الصعبة	05 مليون دولار	

8–اقترضت الجزائر من الخارج مبلغ 1000 مليون دولار لأجل لا يتعدى السنة.

البيان	دائن	مدين
ح/ رأس المال قصير الاجل	1000 مليون دولار	
ح/ أصول بالعملة الصعبة		1000 مليون دولار

9–اشترت الجزائر اذونات خزينة من الخارج (استكتاب)، بقيمة 1000 دولار.

البيان	دائن	مدين
ح/ رأس المال قصير الاجل		1000 مليون دولار
ح/ أصول بالعملة الصعبة	1000 مليون دولار	

10–اشترى مقيمون في الخارج اسهم في شركة محلية بالجزائر، بقيمة 10 مليون دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ رأس المال طويل الاجل	10 مليون دولار	
ح/ أصول بالعملة الصعبة		10 مليون دولار

11–استثمر مقيمون في الخارج مبلغ 900 مليون دولار في قطاع الزراعة بالجزائر

البيان	دائن	مدين
ح/ رأس المال طويل الاجل	900 مليون دولار	
ح/ أصول بالعملة الصعبة		900 مليون دولار

12– اودع اشخاص غير مقيمون بالجزائر مبلغ بالعملة الصعبة 1000 دولار في بنك محلي بالجزائر

البيان	دائن	مدين
ح/ رأس المال قصير الاجل	10000 دولار	
ح/ أصول بالعملة الصعبة		1000 دولار

13– اودع اشخاص مقيمون بالجزائر مبلغ بالعملة الصعبة 1000 دولار في بنك بامريكا

البيان	دائن	مدين
ح/ رأس المال قصير الاجل		1000 دولار
ح/ أصول بالعملة الصعبة	1000 دولار	

رابعا–التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

وبالرغم من ان التوازن الاقتصادي هو الحالة المثالية التي تسعى الدول تحقيقها، غير انه وعلى أرض الواقع هي نادرة الحصول سواء عند الدول المتقدمة أو النامية، لكن الإشكالية التي وجب الاهتمام بها، هي: ما إشارة الانحراف الحاصل (عجز ام فائض)، ما مقداره (كبير أم صغير)، مدته (مؤقت أم دائم)، الأسباب التي أدت الى حصوله، وفي الأخير كيف يتم علاجه.

1–مفهوم التوازن والاختلال: من الواجب، أن نفرق بين التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، فالأول هو توازن حسابي وحتمي يحدث تلقائيا، أما الثاني والذي يهم الاقتصاديين وأصحاب القرار، فهو ليس تلقائي ويتعلق ببعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات، حيث يتم معرفته بمقارنة مجموع القيم الدائنة والمدينة لحسابي العمليات الجارية ورأس المال طويل الاجل مجتمعة والتي تعرف بالمعاملات المستقلة، فعند حدوث عدم توازن بين الجانبين يوصف الميزان بأنه مختل اقتصاديا سواء بالعجز او الفائض، وقد يكون هناك تعادل فيوصف الميزان بأنه متوازن اقتصاديا.

وعليه، يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه: "الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة، أما الاختلال فهو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص فيها المديونية على الدائنية في المدفوعات المستقلة".

ويتم تسوية الفائض او العجز حسابيا بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية المذكورة سابقا.

-ففي حالة العجز: يتطلب دخول نقد اجنبي ويتم عن طريق خروج الذهب النقدي للخارج، نقص الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين.

-ففي حالة الفائض: يتطلب خروج نقد اجنبي ويتم عن طريق دخول الذهب النقدي من الخارج، زيادة الأصول الاجنبية المملوكة للمواطنين.

2-نتائج اختلال ميزان المدفوعات:

ان اختلال الوضعية الاقتصادية لميزان المدفوعات خصوصا اذا استمرت لمدة طويلة سواء في حالة الفائض او العجز، سوف يكون لها انعكاسات مختلفة على اقتصاد البلد المعني.

أ-انعكاسات العجز في ميزان المدفوعات:

في حالة العجز تضطر الدولة المعنية ببيع الذهب للحصول على النقد الأجنبي لتسوية وضعيتها، غير ان ذلك وينجم عنه تدهور في مركز الاحتياطات الدولية لدى البلد المعني، وفي حال استمرار العجز فلن يستطيع التسوية من خلال احتياطاته من الذهب النقدي والتي يجب ان لا تقل عن مستوى معين، مما يضطره الى إجراءات لتقييد وارداته من الخارج.

ب-انعكاسات الفائض في ميزان المدفوعات:

في حالة الفائض تقوم الدولة المعنية، باقتناء الذهب وبالتالي خروج النقد الأجنبي، وينجم عن ذلك تحسن في مركز الاحتياطات الدولية للبلد المعني، غير ان استمرار هذا الفائض لمدة طويلة، يؤدي الى مستويات غير مرغوبة في الاحتياطات الدولية والتي تؤدي الى جملة من السلبيات:

-تجميد جزء من الدخل القومي في صورة أصول عاطلة لاتذر أي دخل (الذهب النقدي)؛

-زيادة الفائض، يؤدي الى زيادة الدخول ومن تم زيادة الطلب المحلي والذي يتسبب في تضخم وزيادة الطلب على الواردات الأجنبية وفي نفس الوقت يحدث تراجع للصادرات بسبب ارتفاع اثمانها.

-انخفاض قدرة البلاد الأجنبية على التعامل معه، فتقيد علاقتها التجارية مع هذا البلد ذو الفائض؛

-توجه البلد ذو الفائض الى منح القروض والمساعدات للدول الأجنبية حتى تستمر في التعامل معه؛

-كما قد يضطر هذا البلد ذو الفائض الى الرفع من قيمة عملته من اجل خفض الطلب على صادراته وزيادة الطلب على الواردات، مما يقلل من الفائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

3-أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات (الاسباب والعلاج):

يسمح التمييز بين مختلف أصناف الاختلال في ميزان المدفوعات، الى المقدرة على التعرف على أسباب هذا الاختلال ومن ثم محاولة اقتراح أساليب العلاج الملائمة، وفيما يلي اهم أنواع الاختلال الممكنة:

أ-الاختلال المؤقت والدائم:

بالنسبة **للاختلال المؤقت** فهو اختلال يظهر لفترة زمنية قصيرة أو طويلة ثم لا يلبث أن يختفي، ولا يثير مشكلات كبيرة لذا فهو لا يحتاج الى إجراءات معينة لمكافحته ويزول بزوال الأسباب المؤدية اليه. ويأخذ هذا الاختلال صورتين: **اختلال موسمي،** مثلما يحدث في البلاد الزراعية خاصة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز، ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة. أما النوع الثاني فهو **الاختلال الطبيعي أو العارض،** وهو الذي ينجم عن حدث عارض غير معروف مسبقا ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة ومثال ذلك العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات، عند الدولة الزراعية، نتيجة إصابة محصول الرئيسي في التصدير بآفة زراعية، أو ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى اختلال إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه.

أما بالنسبة **للاختلال الدائم،** فهو الاختلال الذي يتطلب اتخاذ إجراءات خاصة لمواجهته حتى يمكن ازالته تماما، ويرجع السبب في ذلك الى أن مثل هذا الاختلال يعني نقصا او زيادة مستمرة في أصول الدولة قصيرة الاجل وزيادة في خصومها القصيرة الاجل، مما يؤدي الى استنزاف موارد الدولة من العملة الصعبة والذهب وهي التي تذهب الى تغطية العجز المؤقت في الاصل او الاستمرار في الاقتراض او تلقي المعونات.

ب-الاختلال الدوري: وذلك نسبة إلى الدورة الاقتصادية، حيث تعرف هذه الأخيرة بدورات رواج وانتعاش ودورات انكماش وكساد، وهو ما يلقي بظلاله على وضعية موازين المدفوعات للدول فتارة يحقق الفائض وتارة يحقق العجز. كما أن الرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى ومن شأن هذه الزيادة في الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع، مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها، وبالطبع فإن العكس يحدث في حالة الكساد.

ومما تجدر الإشارة إليه، الى ان فترة الانتعاش والكساد مختلفة بين الدول، ودرجة تأثرها تختلف وبالتالي موازين مدفوعاتها. ومثل هذا النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق إتباع السياسات النقدية والمالية المناسبة.

ج-**الاختلال الاتجاهي:** والذي مصدره العجز المسجل في الميزان التجاري خلال مرحلة انتقالية لاقتصاد دولة ما من التخلف الى النمو والتقدم، حيث ما يميز هذه المرحلة ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات بسبب الطلب المتزايد على السلع الرأسمالية والصناعية لتحقيق التنمية بهذه الدول مما ينجم عنه عجز، لكن لا يلبث أن يتراجع بفضل زيادة التصدير الناجم عن جهوزية القاعدة الصناعية في هذه الدول.

وفي هذا النوع من الاختلال، يكمن الحل في حركة رؤوس الأموال طويلة الاجل، ذلك ان هذه الأخيرة حركتها مرتبطة بمراحل نمو الاقتصاد في الدول لتي تلجأ الى هذا النوع من القروض لتمويل عملية التنمية.

د-**الاختلال النقدي:** وهو اختلال ناجم عن التضخم المحلي في أسعار السلع والخدمات والذي مصدره عادة زيادة الكتلة النقدية (الدخول)، مما يؤدي الى زيادة في الطلب والواردات والى نقص في التصدير، مما ينجم عنه عجز سلبي في ميزان المدفوعات. أما الاجراء المناسب في هذه الحالة، هو ضرورة خفض الطلب الكلي من خلال اتباع سياسة نقدية انكماشية تتجلى في خفض الإصدار النقدي والتخفيض في قيمة العملة المحلية.

هـ-الاختلال الهيكلي: هو اختلال في ميزان المدفوعات بالسلب، نتيجة تغير في ظروف الطلب الدولي والعرض المحلي، مما يترتب عليه تسجيل عجوزات في مختلف الموازين، ومن أسباب ذلك:

-تحول الطلب الخارجي الى سلعة جديدة على حساب سلعة قائمة، على سبيل المثال: من الفحم الى البترول، ومن البترول الى الغاز، ومن الغاز الطبيعي الى الغاز الصخري.

-تغير عرض عناصر الإنتاج، مثلا زيادة عنصر العمل بفعل الزيادة السكانية، مما أدى الى انخفاض التكلفة الإنتاجية، وبالتالي انخفاض السعر، او اكتشاف مواد أولية محلية...الخ.

-تغير فنون الإنتاج، والتي من شأنها كذلك تخفيض تكلفة الإنتاج

-تحسن مستوى معيشة الافراد دون ان يرافقه تحسن انتاجي، مما قد يؤدي الى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق الزيادة في الصادرات.

والاجراء المتبع في لعلاج الاختلال في هذه الحالة، ليس تغيير سعر الصرف او الانفاق او الاسعار، وإنما هو هيكلي من خلال تغيير الفن الإنتاجي والتنظيمي المتبع والارتقاء به لتدنية تكاليف الإنتاج، زيادة تدريب وتأهيل العمالة، تنويع هيكل الاقتصاد الوطني والتحول نحو منتجات جديدة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في مختلف القطاعات، ما من شأنه تحسين تنافسية الإنتاج الوطني دوليا وهو ما تتطلب عادة جهودا كبيرة وفترة طويلة.